لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب في قولهم رجل أرنب أي ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف **وعارض الاسمية** أي والغ عارض الاسمية في الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ولا يبطل الأصل ما عرض لها من الاسمية **فالأدهم القيد لكونه وضع في الأصل وصفا انصرافه منع** نظرا إلى الأصل وأهملوا ما عرض من الاسمية تلبيسه مثال الأدهم في ذلك أسود للحية وأرقم لحية فيها نقط كالرقم **وأجدل** للصقر **وأخيل** لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق **وأفعى** للحية **مصروفة** لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل في وهو الشدة وفي أخيل من المخيول وهو كثرة الخيلان ولا في أفعى من الإيذاء المعروضة فيها **وقد ينلن المنعا** من الصرف لذلك وشذوا فعرا بعضهم فيه في أجدل وأخيل فإنه من الجدل ومن المخيول كما مر وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن لما فارقه تصوروا فيها فاشتقت المشتق وجرت مجراه على ما في اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا وقول الآخر ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوما عليك بأخيلا وكأن منع الصرف فيهما من وهم الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك منع الصرف فيه وهم الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق يصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنبا وأكلب حين أجريا مجرى الصفات إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قوي **ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر** منع مثنى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبر وفي لفظ متعلق به أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف في متعدل نحو مثنى وفعال نحو ثلاث والثاني في أخر المقابل لآخر بفتح الخاء أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فأحاد وموحد

معدولان

وذلك يصرف [illegible] المعدول في العدد [illegible]

معدولان عن واحد واحد وثنى ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا نحو أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع وإما حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وإما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى ولا ترحلها الفاظ في الأرض تشاف وإضافته قليلة وذهب الزجاج إلى أن المانع له العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف ورد بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين إما منع صرف كل اسم مغير عن أصله لتجرد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع وإما ترجيح أحد المثالين وتمييز عن الآخر والثاني منتف باتفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطهما أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنى التكرار وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذلك القول في أخواته وأما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير والمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل ففي ما قال أكثر النحويين أنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يجمع إلا مقرونا بأل والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر دون تغير معناه وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر فكان من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر لأنه معرب بالحركات بخلاف أخرى وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنفسه اجتماع الوصفية

وإنما كان فصل التفاعيل

المتساويين

وعدله

الدائرة فيه أن أحد عوارضه في الوصفية في أخرى [illegible]